



الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب
الفلسطيني - حشد

ورقة تحليل سياسات: حول الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية

عشية يوم العمال العالمي

إعداد

رائد حلس

باحث ومختص في الشأن الاقتصادي

غزة - فلسطين

مايو / أيار 2017

في ظل احتفال دول العالم قاطبة بشعوبها ومجتمعاتها وأممها وحكوماتها في الأول من أيار (مايو) من كل عام باليوم العالمي للعمال، إلا أن واقع العمال في فلسطين مغاير، بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي للعام العاشر على التوالي، والذي تزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، الأمر الذي أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في فلسطين ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة.

أولاً: تدهور الأوضاع الاقتصادية

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ظروف صعبة للغاية، تمثلت في تدهور الأوضاع الاقتصادية، بسبب تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وجاء هذا التراجع والتباطؤ نتيجة للأحداث السياسية والأمنية، التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، أبرزها: سلسلة الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، التي ألحقت أضراراً جسيمة في معظم البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية، وانعكست آثارها على أداء الاقتصاد الفلسطيني⁽¹⁾، وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، بالإضافة إلى استمرار حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن، وزيادة القيود والمعوقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حركة التنقل والنفوذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة⁽²⁾، جميعها عوامل تسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار، وفي النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، خاصة وأن حراك النشاط والأداء في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كغيره من الاقتصادات، على الاستقرار السياسي والأمني، وحرية الحركة والنفوذ للأفراد والبضائع ورأس المال.

وعادةً ما يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس الرفاه الاجتماعي، والذي يعكس الأثر الفعلي للأداء الاقتصادي على دخل الفرد، وفي هذا السياق بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2015 حوالي 1744.5 دولار، وبسبب تزايد صعوبة الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة لا تزال هناك فجوة عميقة في مستويات الدخل بين القطاع والضفة الغربية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة نحو 996.3 دولار، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية حوالي 2267.2 دولار⁽³⁾.

تضييق الفجوة في مستويات الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والآخذة بالاتساع يستوجب بالضرورة أن يحقق اقتصاد قطاع غزة، وعلى مدى السنوات القادمة معدلات مرتفعة في النمو تفوق تلك المتحققة في الضفة الغربية، والذي لن يتم في ظل الظروف الحالية المتمثلة في استمرار الحصار والانقسام، بجانب تبني وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المناسبة للقطاع.

ثانياً: ارتفاع معدلات البطالة

تعتبر البطالة المرتفعة من أهم التحديات التي تواجه اقتصاد أي دولة، لا سيما الدول النامية، ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة، خاصة في ظل محدودية الطاقة الاستيعابية، وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة.

يشار إلى أن معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة وقد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين خلال العام 2016 حسب تعريف منظمة العمل

الدولية 360500 شخصًا، بواقع 206800 شخص في قطاع غزة، و153700 شخص في الضفة الغربية وبذلك فقد بلغ معدل البطالة في فلسطين للعام 2016 حوالي 26.9 % (4)، ويُعزى ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين إلى القيود والعقبات المتمثلة في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والموارد وتقييد حرية الحركة للأفراد والبضائع على المعابر وتشديد الحصار وإقامة الحواجز بين المدن الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل.

ولا يزال التفاوت كبيرًا في معدل البطالة بين قطاع غزة والضفة الغربية، حيث بلغ معدل

البطالة في قطاع غزة خلال عام 2016 حوالي 41.7 %، في حين بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية حوالي 18.2 %، ويعزى هذا التفاوت إلى الممارسات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية، وبشكل خاص في قطاع غزة الذي تأثر بشدة من الحصار والحروب المدمرة الثلاث التي شنتها (إسرائيل) في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها يعيش المواطنون في قطاع غزة أوضاعًا اقتصادية صعبة ومأساوية.

كما لا يزال الفرق بين الذكور والإناث في معدلات البطالة كبيراً لصالح الذكور،

حيث بلغ معدل البطالة 22.2 % للذكور مقابل 44.7 % للإناث خلال العام 2016، ويشير ذلك صراحةً إلى محدودية فرص العمل المتاحة للإناث مقارنةً بالذكور، وهذا الأمر يتسبب في التفكك الاجتماعي وعدم تحقيق العدالة والتكافؤ في الفرص الاقتصادية، لذا فإن التباين والتفاوت القائم في المجتمع بسبب اختلاف الجنس يشكل تحدياً جوهرياً أمام تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن متطلبات تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع تتطلب بذل مزيد من الجهود لتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ في الفرص الاقتصادية وجسر التباين والتفاوت القائم في المجتمع.

وسُجّلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية 20-24 سنة، حيث بلغت 43.2% في العام 2016،

وعلى مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة حيث بلغت 50.6% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة⁽⁵⁾، وفي هذا السياق تشير العديد من تقارير منظمة العمل الدولية إلى تأثير الخسائر المترتبة على بطالة الشباب، ليس على الاقتصاد في مجمله فحسب، بل على قطاعات ومؤسسات محددة بشكل أكثر حدة، فهذه البطالة تعني بالنسبة للحكومات أن الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب قد ذهبت سدى وأن قاعدة عائداتها الضريبية تدنت وأن تكاليف الرعاية الاجتماعية قد ارتفعت وأن تأييد ناخبيها من الشباب قد تضاعف⁽⁶⁾.

وبالنسبة إلى منظمات العمال، فإن بطالة الشباب تعني فقدان عضوية محتملة لضمان حقوق أفضل وظروف عمل وحماية محسنة، إضافة إلى ذلك قد تؤدي مستويات البطالة المرتفعة والمتزايدة بين الشباب إلى عدم الاستثمار الاجتماعي وإلى ازدياد تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم، كما تسهم بطالة الشباب وندرة الوظائف في رفع مستويات الفقر⁽⁷⁾.

وإذا كانت بطالة الشباب تترك آثاراً بالغة الضرر على الاقتصاد والمؤسسات فإن توفر فرص العمل اللائق للشباب ومعالجة هذه البطالة، يؤدي إلى نتائج مضاعفة اقتصادياً واجتماعياً سواء على صعيد تحفيز الطلب الاستهلاكي أو زيادة العائدات الضريبية والنجاة من دائرة الفقر وتكوين الأسر والإسهام الفاعل في نشاط المجتمع.

وبعد تشغيل العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي أحد الأوراق الهامة في تحكم إسرائيل بحجم

النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة تحديداً في الضفة الغربية، إذ أن جميع العاملين في إسرائيل والمستوطنات هم من الضفة الغربية، حيث أن إسرائيل منعت دخول العاملين من قطاع غزة منذ انسحابها من القطاع في العام 2005⁽⁸⁾، حيث بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات 116800 عاملاً في العام 2016، مقابل 112300 عاملاً في العام 2015، هذا وقد توزع عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات حسب حيازتهم للتصاريح في 2016 بواقع 61300 عاملاً لديهم تصاريح عمل، و42000 عاملاً بدون تصاريح عمل، و13600 عاملاً يحملون هوية إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي.

وفي سياق متصل، انخفض عدد العاملين في المستوطنات الإسرائيلية ليصل إلى 20800 عاملاً في العام 2016 مقارنة بـ 22400 عاملاً في العام 2015⁽⁹⁾.

يذكر أنه بسبب صغر حجم سوق العمل الفلسطيني وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية في محاربتته، فإن سوق العمل الإسرائيلي يعتبر جاذباً للعمالة الفلسطينية، خاصة وأن قيمة الأجور في هذا السوق مرتفع بشكل كبير مقارنة بقيم الأجور في سوق العمل الفلسطيني، وعلى الرغم من المردود المالي الجيد للعاملين في السوق الإسرائيلي وتأثيره في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن التأثيرات الاقتصادية السلبية للعاملين في (إسرائيل والمستوطنات) كثيرة منها: تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، فرض الحصار والحواجز على المنتج الوطني، هجرة الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية في الضفة الغربية نتيجة تدني أجور العمالة في هذا القطاع، بالإضافة إلى أن (إسرائيل) تستخدم العاملين في إسرائيل والمستوطنات كورقة ضغط لفرض عقوبات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني أو التهديد بفرضها، خاصة وأنه في حال قامت إسرائيل بمنع العاملين من العمل في إسرائيل يترتب عليه فقدان نحو 1.5 مليار دولار سنوياً يتم ضخها في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة عن مستواه الحالي في الضفة الغربية واتساع دائرة الفقر، إضافة إلى الضغط المادي الأكبر على السلطة الوطنية الفلسطينية وإحراجها أمام العمال خاصة وأنه يقع على عاتقها توفير مصدر دخل يؤمن لهم على الأقل المستلزمات الأساسية للحياة⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: الفقر ومستويات الأمن الغذائي

نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في فلسطين، استمرت ظاهرة الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية والإنسانية بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني في الاتساع، فقد عانى أكثر من 35.5% من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية من الفقر عام 2015، وتبلغ تلك النسبة حوالي 52% في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، في حين وصلت نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة الغربية إلى 19% يذكر أن قطاع غزة حلّ في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات الفقر بعد السودان واليمن، ويتبين أن نحو 13% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة، وقد حدد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

خط الفقر للأسر التي تقل ميزانيتها عن 2293 شيكل، أما الفقر المدقع للأسر التي تقل ميزانيتها عن 1832 شيكل، علمًا بأن متوسط حجم الأسرة بلغ 5.2 في العام 2014 (11).

كما يعاني ثلث الأسر الفلسطينية أي حوالي (33% أو ما يعادل 1.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي)، ووفقًا للمسح السنوي للأمن الغذائي، يعتبر مستوى الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر انتشارًا على نطاق واسع ليصل إلى 72% في العام 2015 مقارنة مع 57% في عام 2014، وهو ما يقارب 3 أضعاف المستوى في الضفة الغربية الذي يبلغ 19%، ولم تتغير مستويات انعدام الأمن الغذائي لعام 2016 مقارنة مع مستويات 2015 (12).

ويتزامن استمرار انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة مثل الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، كذلك مع الأزمة المالية التي تمر فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والتي تهدد في حال استمرارها تخفيض الخدمات المقدمة للاجئين، وإلغاء لبعض البرامج التي تقدمها الوكالة في مناطق عملياتها في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، لذا فإن التخفيض في هذه البرامج الإنسانية الحيوية له تأثير كبير على استمرار الاحتياجات اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني.

رابعًا: السياسات والتدخلات المطلوبة

لا يمكن الحديث عن السياسات والتدخلات المطلوبة لمواجهة الركود الاقتصادي ومعالجة الفقر والبطالة بمعزل عن الحصار الإسرائيلي الشامل على الأراضي الفلسطينية وبشكل خاص المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، والذي زاد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأدى بالفعل إلى تراجع وتيرة التنمية في فلسطين وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة.

فمن خلال الحصار وإغلاق المعابر ومنع حرية الحركة والنفوذ للأفراد والبضائع سيطر الجانب الإسرائيلي على معظم التجارة الخارجية الفلسطينية (الصادرات والواردات)، وتحكم في تدفق العملة الفلسطينية إلى إسرائيل، كذلك حرم الاحتلال الإسرائيلي القطاع الخاص من توفر السلع والمواد الأولية وقطع الخيار والمحروقات، مما تسبب بخسائر كبيرة للاقتصاد الفلسطيني، وقد قدرت الخسائر بسبب الحصار مليون دولار

يوميًا، كذلك التأثيرات التي طالت كل القطاعات الاقتصادية نتيجة توقف المنشآت الاقتصادية عن العمل، وفقدان الغالبية العظمى من العمال فرص عملهم وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى آثار الحصار السلبية على قطاع الاستثمار، حيث أصيب بانتكاسة كبيرة، ويعد ذلك نتيجة طبيعية، خاصة وأن الاستثمار يحتاج لبيئة آمنة مواتية واستقرار سياسي، وهو ما لم يتوفر في ظل الحصار (13).

وفي هذا السياق أشار تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، إضافة إلى الحصار الاقتصادي، أدى إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية والفتك بقاعدته الإنتاجية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود، ولم يترك مجالاً لإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي المعقول، مما أدى تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة (14).

الصورة

تبدو مظلمة وتوحي بانسداد الأفق نتيجة تداعيات الحصار الاقتصادي والاعتداءات العسكرية

الإسرائيلية المتكررة واستمرار الانقسام الفلسطيني البغيض الذي ألقى بظلاله على كافة مناحي الحياة وأثر سلبيًا على الاقتصاد الفلسطيني وكان له آثار تدميرية طالت كافة القطاعات، وبالتالي فإن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بإتمام ملف المصالحة وإنهاء الانقسام وتوحيد الجهود الرامية لحشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار واستلام المعابر وتفكيك المستوطنات من الضفة الغربية وهدم جدار الفصل العنصري، بجانب تبني سياسات اقتصاد كلي قادرة على حل مشكلة الفقر والبطالة في ظل الوضع الراهن.

وهنا لا بد أن نشير إلى أن مشكلة الفقر والبطالة هي مشكلة مجتمع بأكمله وتؤثر سلبيًا على القطاع العام والخاص، لذلك من الخطأ الاعتقاد والتسليم بأن هذه المشكلة هي مشكلة الحكومة فقط، فالحد منها يتطلب شراكة حقيقية ومن نوع جديد، بين القطاع العام والخاص، تقوم على التشاور والمشاركة في القرار والثقة المتبادلة وتكامل الأدوار والمسؤوليات بينهما، وهذا ما تجمع عليه الأدبيات الاقتصادية بشكل عام، لذلك لا بد أن تركز أسس المعالجة بشكل واضح على سياسات وأدوات عملية وتدخلات قابلة للتطبيق لتجاوز

التحديات والقيود التي تواجه إطلاق النمو الاقتصادي وإخراج الاقتصاد من حالة الركود الشاملة في معظم قطاعاته، وبخاصة تحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وزيادة قدرته على فتح فرص عمل جديدة ومستدامة وذلك لزيادة التشغيل والتخفيف من مستويات الفقر والبطالة، وفيما يلي السياسات والتدخلات المقترحة:

1. مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- السياسات: توفير بيئة حاضنة للشباب وتحديداً للخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، واستهداف المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة.
- التدخلات: إنشاء صندوق استثماري خاص في هذا الشأن بالشراكة بين القطاع العام والخاص.
- السياسات: موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل
- التدخلات: إصلاح النظام التعليمي والتدريب، من خلال ربط نظام التعليم والتدريب المهني في فلسطين، باحتياجات أسواق العمل المحلية والخارجية، وتوفير برامج تدريبية متنوعة ومتطورة لرفع كفاءة القوى العاملة، وتوفير برامج لإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الفنية والعملية.
- السياسات: دعم المشاريع الصغيرة
- التدخلات: توفير موازنات خاصة لدعم الشباب لضمان نجاح المشاريع الصغيرة، وتوفير تسهيلات مصرفية لفترة طويلة وبدون فوائد كذلك منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة الخاصة بالشباب والعاطلين عن العمل والتي تقام في المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة.
- السياسات: اعتماد المبادئ الدولية لتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في سياق الواجب الأخلاقي والوطني.
- التدخلات: زيادة الوعي لدى مؤسسات القطاع الخاص بمدى أهمية تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية للتخفيف من شدة وطأة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، وإطلاق برنامج يهدف إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية.

2. تطوير بيئة الأعمال

- السياسات: التركيز على تفعيل الشركة بين القطاع العام والخاص في تحديد مجالات الاهتمام في تحديد الاهتمام في المشاريع التشغيلية الإنتاجية.
- التدخلات: إنشاء مناطق صناعية وتجارية جديدة وخاصة في قطاع غزة وتكون بعيدة عن التجمعات السكانية في الأراضي الحكومية غير المستغلة.

3. تطوير القطاعات الإنتاجية

- السياسات: تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية
- التدخلات: توجيه الاستثمار نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية الإنتاجية، التي تساهم بشكل كبير في عملية التشغيل وتخلق طلباً كبيراً من العمالة، مثل: زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعي، الاستثمار في إنشاء مستودعات للسلع الاستراتيجية، زيادة الاستثمار في المجال الابتكاري، والتكنولوجي من خلال إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

خاتمة

إن تنفيذ السياسات والتدخلات ضمن السياق السياسي القائم لتجاوز التحديات والقيود في إطلاق النمو الاقتصادي وإخراج الاقتصاد الفلسطيني من حالة الركود يتطلب إنهاء ملف الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لإعادة اللحمة بين شطري الوطن لينتشي للقطاع العام والخاص تنفيذ هذه السياسات والتدخلات الفورية وهو متطلب ضروري لزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الاجراءات والممارسات الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي التي يسعى من خلالها إفشال كافة الخطط التنموية الاقتصادية التي قامت بإعدادها الحكومات الفلسطينية لمواجهة الفقر والبطالة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات.

1. سلطة النقد الفلسطينية (2015)، التقرير السنوي 2014، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص15.
2. صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص357.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2015، رام الله، ص75.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016، رام الله، الموقع الإلكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps>
5. نفس المرجع السابق.
6. العجلة، مازن والخضري، إيمان (2016)، بطالة الشباب في قطاع غزة (تطورها - خصائصها - سبل علاجها)، سلسلة قراءات إستراتيجية السنة الثامنة، العدد الثامن عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص11.
7. منظمة العمل الدولية (2005)، الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق، مكتب العمل الدولي، جنيف، ص6.
8. عودة، سيف الدين (2014)، مخاطر العقوبات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، مجلة المرساة الاقتصادية، سلطة النقد الفلسطينية، العدد الثالث، رام الله، ص8.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016، مرجع سبق ذكره.
10. عودة، سيف الدين (2014)، مرجع سبق ذكره.
11. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2016)، الأوراق التحضيرية لمؤتمر ماس الاقتصادي 2016: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، رام الله، ص132.
12. صندوق النقد العربي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص370.

13. حلس، رائد (2016)، أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية: ضرورة وطنية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، ص2.
14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد (2015)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، ص11.